

المجلس الوطني للتربية

من أجل إصلاح حقيقي ومستدام للنظام التربوي في لبنان

المجلس الوطني للتربية هو منظومة وطنية عامة، مستقلة، مقترحة لتعمل بشكل أساسي للارتقاء بالتربية النظامية إلى مستوى الصالح العام العالي الجودة، والاستثمار الوطني الهام للقرن الحادي والعشرين وما بعده.

١. المرئجي

إنشاء المجلس الوطني للتربية ضرورة ملحة للغاية لتحقيق إصلاح حقيقي لنظامنا التربوي ورفعته إلى مصاف النظم التربوية العالمية. يجب أن يؤول الإصلاح الذي طال انتظاره إلى تغيير جذري في بنية النظام وحوكُمته، وأن يقوم على أسس، ومبادئ، وسياسات تربوية، ومفاهيم جديدة كلياً، تلبي واقع عالمنا السريع التغير والاحتياجات الفعلية والمتوقعة لوطننا. وعلى المجلس المقترح أن يعمل بالتالي ليحقق النظام التربوي عند إصلاحه مجموعة أمور من أهمها ما يلي:

١. خدمة رؤية وطنية محدّدة جيّداً للتربية والانماء وفقاً لسياسات تربوية وإجرائية دقيقة تضمن عدالة التعليم وجودته العالية للجميع.
٢. الحفاظ، بموجب الرؤية والسياسات المذكورة، على الاستمرارية الاستراتيجية عبر العهود المتتالية لوزراء التربية والتعليم العالي ومختلف السلطات المعنية.
٣. تمكين شبابنا لتحقيق الذات والتفوق في الحياة، وتحويلهم إلى مواطنين عالميين متكاملين الأوصاف يعيشون بهوية وطنية قوية ومن أجلها، ويتمكّنون من المساهمة الفعّالة في التنمية الهامة والمستدامة على الصعيدين المحلي والوطني.
٤. تحويل التدريس إلى مهنة مرموقة وعالية التقدير، تجذب ذوي الكفاءة العالية والاستعداد للتفان، وتحافظ عليهم وعلى مستواهم العالي.
٥. التطبيق، وفق أطر مرجعية بيداغوجية قائمة على العقل والدماغ وعلى أسس نظامية، لمناهج ديناميّة تؤمّن الترابط والتماسك بين المواد الدراسية، وتعمل لخدمة المجتمع والطلبة، بدلاً من مناهج جامدة، مسكوبة وفق مقاس واحد للجميع، وتعمل لتسويق حقول معرفية أكاديمية.
٦. منح شهادات نهاية المراحل الدراسية، وفق سياسات ومعايير متماسكة وعادلة في جميع مراحل التعليم من الابتدائي وحتى الجامعي، تُفيد بمصداقية عن تطوّر الطلبة عبر جميع سنوات كل مرحلة، ولا تعطي مجرّد صورة ظرفية لإنجاز يتمّ لمرة واحدة على مجموعة محدّدة من الامتحانات أو غيرها من أنواع التقييم التقليدية.

٧. تجاوز الانقسام بين التعليم العام والتعليم المهني والتقني من أجل إعداد شبابنا للتعليم مدى الحياة والانخراط السلس والفعال في سوق عمل العصر الرقمي.
٨. إقامة شراكة حقيقية منتجة وبتطلعات مستقبلية بين قطاعي التربية العام والخاص.
٩. إشراك جميع قطاعات المجتمع غير التربوية بالعمل التربوي من أجل ضمان صحة الإجراءات العملية وقابليتها للتطبيق في أجزاء النظام التربوي المختلفة، وصلاحيّة مخرجاتها من حيث استعداد الطلبة للاندماج المنتج والبناء في المجتمع.
١٠. الانفتاح ببصيرة ثاقبة على الابتكارات التربوية، والمساهمة فيها، والتكيف بعقل ناقد مع الضروري منها لمواجهة التحديات والتغيرات الناشئة على المستويات المحليّة والوطنية والعالمية.

٢. المهام

- سوف يعمل المجلس الوطني للتربية للحفاظ على الانسجام والفعالية بين جميع عناصر النظام التربوي اللبناني في جميع مراحل التعليم، من الحضانه وحتى التعليم العالي، ولضمان أهمية واستدامة تأثير هذا النظام على الأفراد والمجتمع ككل. وبالتالي، ولتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، سوف يقوم المجلس المقترح، وبالطريقة المشار إليها في الهيكلية التنظيمية المرفقة، بعدد من المهام منها ما يلي:
١. تحديد الرؤية التربوية للوطن بأكمله والسياسة الوطنية العامة للتربية والاندماج، بالتنسيق مع الجهات المختصة، ومتابعة تحقيق هذه الرؤية وتنفيذ هذه السياسة وضبطهما، أي تقويمهما وصقلهما، بشكل متناوب مستمر.
 ٢. التأكد من أنّ النظام التربوي ككل، من مرحلة ما قبل الروضة وحتى مراحل التعليم العالي، يعمل بفعالية وفقاً للرؤية والسياسة المذكورتين وبموجب حوكمة نظامية (systemic governance).
 ٣. وضع معايير الجودة لمواصفات وعمل جميع عناصر النظام التربوي، بالتنسيق مع الجهات المختصة، ومتابعة تطبيق هذه المعايير وضبطها، وإصدار الإرشادات الملزمة لحسن تطبيقها داخل النظام التربوي ككل.
 ٤. التأكد من وضع الجهات المختصة للسياسات الخاصة التي تحدّد كيفية عمل كلّ عنصر من عناصر النظام التربوي ومن تطبيق هذه السياسات كما يجب، وبما يتوافق مع الرؤية والسياسة العامة ومعايير الجودة.
 ٥. متابعة أداء جميع عناصر النظام التربوي، وإصدار تقارير التقويم الدورية مرفقة بتوصيات ملزمة لتطوير هذا الأداء بشكل مستمر، وتحسين حوكمة النظام ومخرجاته.
 ٦. دعوة مختلف قطاعات المجتمع للقاء والتشاور من خلال منصات مناسبة للحوار المستمر بغية الوصول إلى توصيات فاعلة تتعلق بالرؤية التربوية، والسياسات العامة والخاصة، وأداء النظام التربوي.
 ٧. جمع المعطيات الضرورية ليتمكن المجلس من القيام بمهامه، ومعالجتها إحصائياً، وإدارتها، وحسن توظيف نتائجها.
 ٨. اقتراح التشريعات والقوانين والأحكام الإجرائية المناسبة للبرلمان اللبناني، بعد التشاور مع الجهات المعنية، فيما يتعلق بمختلف الأمور التربوية.
 ٩. العمل كمرجع ملزمة إزاء جميع أنواع التشريعات والقوانين والأحكام الإجرائية المتعلقة بأي جانب من جوانب التربية.
 ١٠. إقامة العلاقات الرسمية والحفاظ على قنوات التواصل والتعاون المناسبة مع الهيئات الدولية المعنية بالرؤية والسياسات التربوية والنظم العائدة لها.

CARE

معاً لإصلاح حقيقي للتربية في لبنان

المجلس الوطني للتربية

